دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مالا ينصرف في القرآن الكريم
المؤلف الرئيسي:	عبدالحليم، محمد علي
مؤلفين آخرين:	دشين، بابكر بدوي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2002
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 284
رقم MD:	661969
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	اللغة العربية، النحو ، الصرف، الممنوع من الصرف، القرآن الكريم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661969

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول

ما يمتنع لعلة واحدة

(أ) ألفا التأنيث:

(١) ألف التأنيث المقصورة.

(٢) ألف التأنيث الممدودة.

(ب) صيغتا منتهى الجموع:

(مفاعِل ومفاعيل).

(أ) ألفا التأنيث (المقصورة والممدودة)

(١) ألف التأنيث المقصورة:

تجيء في نهاية الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه و"زيدت سماعاً في آخر بعض الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة ، حسب المسموع من العرب"[١]. ومن أمثلتها: ذكرى: مصدر الفعل ذكر. ورضوى علم على جبل بالحجاز. وجرحى جمع جريح. وحُبْلَى وصف للمرأة الحامل ، وتقدر عليها علامات الإعراب. ومن المهم جداً التفرقة بين هذه الألف وبين الألفات الأخرى: "وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تلحق ما كان ببنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجئ للتأنيث"[٢]. وهي من المقصور عندما يقسم الاسم إلى مقصور ومنقوص وممدود وصحيح ؛ لأنَّ المقصور هو اسم معرب آخره ألف لازمة: كالهدي والمصطفى والعصا وعطشى وأرطى.

ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير نجد أنه يحتاج إلى علامة تدل عليه وهي: التاء والألف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر استعمالاً من غيرها لذلك قدِّرت في بعض الأسماء كعين وكتف وهي أظهر في الدلالة على التأنيث لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف[٣].

ولألف التأنيث المقصورة اثنا عشر وزناً سماعياً كالآتي:

---

[١]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق ، ص٦٠٠.

[٢]) الكتاب: سيبويه ، ج٣ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ص٢١٠- عالم الكتب.

[٣]) انظر التوضيح والتكميل لشرح بن عقيل: ج٢ ، مرجع سابق ، ما لا ينصرف.

❖ (فُعَلَى): (بضم ، ففتح) كشُعَبىَ وأُدَمَي اسمين لموضعين وأُرَبَى اسم لداهية.

❖ (فُعْلى): (بضم فسكون) مثل: بُهَمَى اسم نبت وطُولَى أنثى للوصفِ أطول.

❖ (فَعَلَى) (بفتحات) مثل: بَرَدَى ، وخَيَدَي (وصف لناقة) ومَرَطَى وبَشَكَى وجَمَزي (مصادر) معناها: "المشْية السَّريعة".

❖ (فَعْلى): (بفتح وسكون) جمعاً كقتلى، وجرجى ، وصرعى ومصدراً كدعوى مصدر دعا أو وصفاً كسكْرى وشبْعى وكسْلى".

❖ (فُعَالى) (بضم أوله وفتح ثانية بغير تشديد) مثل: حُبَارى وسُمَانى اسْمين لطائرين وسُكَارى جمع سكران وعُلادي وصف بمعنى شديد يقال: جمل عُلادي "قوي شديد".

❖ (فُعَّلى): (بضم أوله وفتح ثانية مع تشديده) مثل: سُمَّهى اسم للباطل والكذب واسم الهواء المرتفع.

❖ (فِعَلَّى): (بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله) مثل: سِبَطْري اسم لمشية فيها تبختر ودِفَقَّى: اسم لمشية،فيها تدفق وإسراع.

❖ (فِعِّيلَى): (بكسر أوله وثانيه مع تشديده) مثل حِثِّيثي "اسم مصدر للفعل حث على الشيء إذا حَضَّ عليه.

❖ (فُعُلَّى): (بضمتين وتشديد ثالثه مع فتحه مثل كُفُرَّى) اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل وبُدُرَّي وحُدُرّي اسم بمعنى التبذير والحذر.

❖ (فُعَّيلي): (بضم وفتح ثانيه المشدد) مثال خُلَّيْطَي اسم للاختلاط ومثل قُبَّيطَي اسم لنوع من الحلوى ولُغَّيزَي اسم للغز.

❖ (فُعَّالى): (بضم أوله وتشديد ثانيه) مثل: سُقَّارى وخُبَّازى: اسم نبتين وخضَّارى: اسم لطائر.

هذه هي أوزانها المشهورة ، ولها أوزان نادرة كثيرة متفرقة في بطون الكتب[1].

---

[1] انظر شرح بن عقيل ، ج٢ ، مرجع سابق ، التأنيث ، ص٣٧٤.وأوضح المسالك: لابن هشام، مرجع سابق.

(٢) ألف التأنيث الممدودة:

أما ألف التأنيث الممدودة فهي ألف زائدة زيدت في آخر بعض الاسماء المعربة للدلالة على التأنيث[١] وجاء عن أصلها في "ما ينصرف وما لا يتصرف" لأبي إسحاق الزجاج – رحمه الله – "فإنما الأصل في حمراء أنَّ الثانية قد أُبدلتْ همزة لحقت بعد ألف فالتقى ساكنان ، فلم يجز حذف الأولى ، لأنك لو حذفت من "حمراء" لبقى "حمرى" مثل: "سَكرى" فلم يكن بين الممدود والمقصور فرق ، فابدلتَ من الألف الثانية "همزة""[٢]. وأوزانها الشهيرة سبعة عشر وزناً قياسياً كالآتي:

١/ (فَعْلاء): بفتح فسكونَ كصَحْراء ، ورغبَاء مصدرا الفعل رغب ، وحمراء مؤنث أحمر ، وطَرْفاء ؛ اسم جنسي جمعي مفرده طرفاة (نوع من شجر الأثل).

٢،٣،٤/ أفْعُلاء: "بفتح الهمزة وتثليث العَيْن" كاربُعَاء اسم اليوم المعروف.

٥/ (فَعْلاء): "بفتح ، فسكون ، فتح مثل: عقْرَباء اسم مكان واسم لأنثى العقرب.

٦/ (فِعَالاء): بكسر ، بفتح" مثل: قِصاصَاء اسم للقِصاص.

٧/ (فُعْلُلاء): بضم ، فسكون ، فضم" مثل: قُرْفُصَاء ، اسم لنوع من القعود.

---

[١]) انظر شرح بن عقيل ، ج٢ ، مرجع سابق ، التأنيث ، ص٣٧٤.

[٢]) ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود فراعة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص٤٢.

٨/ (فاعُولاء): مثل عاشُوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم.

٩/ (فاعِلاء): (بكسر العين ، وبعدها لام مفتوحة ، غير مشددة) نحو: قاصعاء لجُحر من جحْرة اليربوع.

١٠/ (فِعْلياء): (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة) نحو: كبرياء اسم للتكبر.

١١/ (مَفْعُولاء): (فتح ، فسمون ، فضم) نحو: مَشْبُوخاء اسم لجماعة الشيوخ، واسم للأمر المختلط.

١٢/ (فَعَالاء): (بفتح أوله وثانيه) نحو: بَرَاساء اسم للناس ، وبَراكَاء اسم لمعظم الشيء وشدته ، يقال وقعوا في بَرَاساء الأمر ، أو القتال أيْ: في شدته وأكثره.

١٣/ (فَعِيلاء): (بفتح وكسر) نحو: قَريثاء وكريثاء نوعان من البسر.

١٤/ (فَعَولاء): (بفتح فضم) نحو: جَلُوُلاء بلدة بالعراق.

١٥/ (فَعَلاء): (بفتح وثانيه) نحو: جَنَفاء وخَفَقاء لموضعين.

١٦/ (فِعَلاء): (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو: سِيَراء (اسم لثوب من الخزّ، مخطط ، مخلوط بالحرير).

١٧/ (فُعَلاء): (بضم أوله وفتح ثانيه) كخُيلاء[1].

---

[1]) انظر شرح بن عقيل: مرجع سابق ، ج٢ ، التأنيث ، أوضح المسالك: ابن هشام ، التأنيث.

(ب) صيغتا منتهى الجموع (مفاعل - مفاعيل)

هما كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن. ويسمَّى بالجمع المتناهي ، لانتهاء الجموع إليه ، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى ، بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير ، فإنه قد يجمع ، نحو: أنْعام وأكلب فإنهما يجمعان على أناعم وأكالب على وزن مفاعل: "وذلك لأنه ليس شئ يكون واحداً يجئ على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً "وهو الأول" تركوا صرفه ؛ إذا خرج من بناء الذي هو أشد تمكنا، وإنما صرفتَ مُقاتِلاً وعُذافِرا لأن هذا البناء يكون للواحد"[1].

وجموع التكسير لها صيغ كثيرة ، وتنقسم إلى جموع قلة وجموع كثرة ، فجموع القلة تكون لما بين الثلاثة والعشرة وجموع الكثرة تدل على ثلاثة إلى ما غير نهاية. وعدد الصِّيغ المختص بها كثير ، قد يزيد على الثلاثين ، ولكن المشهور القياسيُّ منها ثلاثاً وعشرين صيغة ، ولغرض البحث والتحليل ، نورد هنا جموع التكسير بنوعيها:

أولاً – جموع القلة:

١/ أفْعل: حرف: أحْرف. شهر: أشهر. نجم: أنجم. عين: أعين.

٢/ أفعال: عنب:أعناب. سيف: أسياف. قفل: أقفال.

٣/ أفْعِله: رغيف: أرغفة. عمود: أعمدة. طعام: أطعمة.

٤/ فِعْلة:فتى: فتية. غلام: غِلمة. صبيٌّ: صبية.

---

[1]) الكتاب: سيبويه ، مرجع سابق ، ص٢٢٧.

ثانياً - جـموع الكثرة:

١/ فَعَلَة: طالب: طلَبة. كافر: كَفَرة. فاجر: فَجَرة.

٢/ فَعْلى: مريض: مَرْضَى. قتيل: قَتْلى. ميِّت: مَوْتى.

٣/ فِعلة: ديك: ديكة. فيل: فِيَلة. قرد: قِرَدة.

٤/ فُعَّل: راكع: رُكَّع. ساجد: سُجَّد.

٥/ فُعَّال: طالب: طلاب. راكب: ركَّاب.

٦/ فِعَال: كبير: كِبار. ثوب: ثِيَاب.

٧/ فُعُول: بَيْت: بُيوت. نجم: نُـجوم.

٨/ فِعْلان: شاب: شُبان. راكب: رُكْبَان.

١٠/ فُعَلاء: فقير: فُقَراء. جليس: جُلَساء.

١١/ أفْعِلاء: طبيب: أطبَّاء. شديد: أشِدَّاء. ولي: أولياء.

١٢/ فواعل: كافرة: كوافر. كاذبة: كواذب.

١٣/ فَعائل: صحيفة: صحائف. رسالة: رسائل.

١٤/ فَعالِي: فتوى: فتاوى. صحراء: صحارِي.

١٥/ فَعالَى: سكران: سَكارى. يتيم: يَتامى. كسلان: كَسالى.

١٦/ فَعالِيٌّ: كرسيٌّ: كراسيٌّ. قُمْريٌّ: قَماريٌّ.

١٧/ فَعالل: فنْدق: فنادق. بُرثن: بَراثِن. برعم: براعم.

١٨/ فعَاليل: قنديل: قناديل. قرطاس: قراطيس.

١٩/ فُعَلة: ماشٍ: مشاة. "أصله مُشْية". قاض: قضاة. (قُضَيَة)

٢٠/ فِعَل: إبرة: إبَر. عبرة: عِبَر.

٢١/ فُعَل: غرفة: غرَف. سورة: سور.

٢٢/ فُعُل: كتاب: كُتُب. حمار: حُمُر. سرير: سُرُر.

٢٣/ فُعْل: أحمر: حمراء، حُمْرُ. أعمى: عمياء، عُمْيٌ[1].

ويلاحظ أن صيغ جموع القلة كلها مصْروفة "منونة" أمَّا صيغ جموع الكثرة، فأكثرها مصْروف ويُمنع منها ما كان بألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، كمرضى وقَتلى ومَوْتى في الأولى وفقير وفقراء وجليس وجلساء وطبيب وأطباء وولي وأولياء في الثانية. ويدخل هنا من بين هذه الجموع الجمع المتناهي الذي يكون على وزن مفاعل أو مفاعيل وتندرج تحته الصيغ الآتية:

١/ فَواعِل: نحو: كوافر، زوابع.

٢/ فَعائل: نحو: رسائل، وصحائف.

٣/ فعالىٰ: نحو: كُرسيٌّ، يُختيٌّ، وبُجاتيٌّ.

٤/ فَعالِل: نحو: فنادق، وبراثن.

---

[1]) انظر شرح بن عقيل: ج٢، أوضح المسالك: لابن هشام، جمع التكسير.

٥/ فعاليل: نحو: قناديل ، عصافير.

فهذه الصيغ جميعاً تجئ على وزن "مفاعل" أو "مفاعيل" الذي وضعه النحويون لصيغ التكسير الممنوعة من الصَّرف ، مع أنه ليس مساوٍ بين أوزان صيغ التكسير الأصلية. وذلك لأنَّ المراد هنا الوزن العروضي (تفعيلات علماء العروض) وفي باب التكسير يسمون مثل هذه الألفاظ المزيدة "شبه فعالل" نحو مساجد أو شبه "فعاليل" نحو أسابيع. ولعل في النص الآتي ما يوضح هذا أكثر: "فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصَّرفي الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية والزائدة ، وترتيبها وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصها في الموزون. وإنما المراد عندهم هو المماثلة في عدد الحروف ،وحركاتها وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله ، ودون تمسَّك بالنطق بالحروف الزائدة نصَّاً ، فيقولون في جواهر إنها على وزن مفاعل مثلاً ، وفي ألاعيب إنها على وزن "مفاعيل" مع أن الوزن الصرفي الأصلي يوجب أن تكون الأولى على وزن "فواعل" والثانية على وزن أفاعيل" فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له"[1].

وما جاء سابقاً عن صيغة منتهى الجموع "مفاعل ، مفاعيل" ليس خاصاً بها وحدها وإنَّما ينطبق أيضاً على ملحقاتها والملحق هو كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصَّيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً أم غير أصيل علماً أم غير علم ، وذلك مثل: هوازن اسم لقبيلة عربية، وشراحيل علماً لرجل. ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علماً: "سراويل" اسم للإزار المفرد المؤنث ،ومن الأعلام في العصور الحديثة كشاجم

---

[1]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق ، ص٢٠٨.

علم رجل "شاهر عباسي" وبهادر علم مهندس هندي ، فكل من هذه الأسماء يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع ، بشرط أن يدل على مفرد وأن يجرى على وزن من أوزانها[1].

وإذا كان هذا الجمع منقوصاً فإنه قد تبدل كسرته فتحه فتنقلب ياؤه ألفاً ، فلا ينون كعذارى ، وصحارَى ، والغالب أنْ تبقى كسرته وإذا خلا هذا الاسم من "ال" والإضافة ، أجرى الرفع والجر مجْرى سارٍ وقاضٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو قوله تعالى: (**وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ**) ، (**وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ**). وفي النصب مجرى دراهم نحو: (**سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ**).

وأورد صاحب النحو الوافي استعمالات غريبة للاسم المنقوص هذا ، بحجة أنها لهجة من لهجات العرب أو عند بعض القبائل العربية "وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجراً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً"[2]. وذلك مثل أن تقول: أكرمت "داعيَ" نصباً وجاء "داعيْ" وهذا الكتاب "لِداعِيْ" في "داع" رفعاً ونصباً. ومن هذه الاستعمالات أيضاً: (وقد أشرنا إلى أنَّ بعض القبائل يحذف من المنقوص المفرد المقترن بـ"أل" ياءه في حالتي الرفع والجر ، وبلغتهم جاء القرآن الكريم ، مثل كلمة: "البادْ" في قوله تعالى في سورة الحج: (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ...**) أي البادى ومثل: "الوادْ" في قوله تعالى: (**وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ**). أي "بالوادي". ومثل "المتعالْ" في قوله تعالى: (**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**). أي

---

[1]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق ، ص٢١٢.

[2]) النحو الوافي: مرجع سابق ، ج٢ ، ص٢١٢.

"المتعالي")[1]. ومثل هذا الاستعمال هنا في حذف ياء المنقوص المقترن "بال" ليس بحُجة على أن هذه لغة من لغات العرب ، بل هو مما يتصل بالتناسب في فواصل آي القرآن ، أو كما جاء في الإتقان في علوم القرآن. أورد الشيخ شمس الدين بن الصَّائِغ الحنفي كتاباً سماه: "إحكام الرأي في أحكام الآي" قال فيه: "اعلم أنَّ المناسبة أمرٌ مطلوب في اللغة العربية ، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول قال: "وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة ، فعثرتُ منها على نيف على الأربعين حكماً أحَدها تقديم المعمول إما على العامل نحو: (أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) والمفعول على الفاعل ، نحو: "(وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ...). السادس حذف ياء المنقوص المعرف نحو: عالم الغيب والشهادة الكبير المتعالِ. السابع : حذف ياء الفعل غير المجزوم نحو: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ). الثامن حذف ياء الإضافة نحو: (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ) ، (فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ)"[2].

وبعد أن قسم الإمام الزركشي الفواصل باعتبار المتماثل والمتقارب في الحروف، وبين المحمود منها الذي يأتي طوعاً سهلاً ، والمتكلف. اتبع الكلام بالحديث عن فواصل القرآن الكريم ، حيث قال: "أمَّا القرآن الكريم ، فلم يرد فيه إلا القسم الأول لعلوه في الفصاحة ، وقد وردت فواصله متماثلة ، ومتقاربة ومن أمثال المتماثلة قوله تعالى: (وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)"[3]. هذا ويتابع الأستاذ عباس حسن إيراد هذه الاستعمالات الضعيفة: "كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائماً في كل الصّور"[4].

---

[1]) النحو الوافي: ج١ ، نفس المرجع ، ص١٩٧.

[2]) الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي ، ج٢ ، فواصل الآي ، ص٩٩.

[3]) البرهان في علوم القرآن: للسيوطي ، ج٢ ، فواصل الآي ، ص٩٩.

[4]) النحو الوافي: ج١ ، ص١٩٦ ، سبق ذكره.

ويرى الباحث أن إيراد مثل هذه اللغات لا يَخْدُم العربية في شئ ، بل يزيد المسائل النحوية واللغوية تعقيداً ، وينفر من دراسة العربية ، وخاصة أنه يكثر من هذه الظاهرة ، فتراه كثيراً ما يردد ومن العرب من يفعل كذا وكذا وكذا ، وفي بعض اللهجات العربية كذا ... وكذا ، ومثل هذه الاستعمالات ينبغي ألا يتطرق لها إلا إذا كنا بالفعل أمام استعمال وارد وعليه شواهد من القديم أو من نصوص القرآن الكرم أو الحديث الشريف ، ولعل مما يشفع لهذا الأستاذ الجليل تعقيبه على مثل هذه الآراء قائلاً: "ولكن من المستحْسن عدم الأخذ بهذين الرأيين للدواعي القوية التي نرددها والتي نُردفها بأننا حين نذكر آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها ، فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده. إنما نذكرها للمتخصصين ، ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوي"[1].

ومع هذا كله فإنَّ الباحث عند رأيه ولا يرى وجهاً للاهتمام بمثل هذه اللغات وإقحامها في القضايا النحَوية واللغوية.

هذا ، ويقول أبو إسحاق الزجاج في ما يُنصرف وما لا ينصرف معللاً لمنع "مفاعل ومفاعيل من الصَّرف: وإنما منعهم من صَّرف هذا المثال: أنه جمع وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ، ليس في الأسماء التي هي للواحد شئ مما ذكرنا. فإنْ كان جمع في الواحد له نظير نحو: "قلنوب" و "فلوس" نظيره في الواحد "السُّدوسي" ؛ يقال لضَرب من الثياب وهي: الطيالسة الخضر ، و "الأُتيُّ" لمجرى السَّيْل والقعود والجلوس. وكذلك سائر أنحاء الجمع له في الواحد نظير نحو: "أحمرة" و"أخْوِنة" ، ونحو: "غزلان"؛ لأن نظيرها "العِرفان" و"الحِرمان"

---

[1]) النحو الوافي: ج١ ، ص١٩٦.

وكذلك "فُعلانٌ" نحو: "الشُّكران" ، و"الكُفران" ، وكذلك أَفْعُل نحو: "أَكلب" نظيرها "أَنْملة" لأن "الهاء" لا يحتسب بها فعلى هذا قياس الجمع ، فقس عليه إن شاء الله"[1].

٥٤١٥

[1]) ما ينصرف وما لا ينصرف: مرجع سابق ، ص٦٣.

الفصل الثاني

ما يمتنع لعلتين

(أ) الممنوع للوصفية وما يكون معها:

(١) الو صفية وزيادة الألف والنون "فعلان".

(٢) الو صفية ووزن الفعل " افعل".

(٣) الو صفية والعدل:

الأول – وزن فُعَال ومَفْعَل من العدد.
الثاني - أُخَر

الممنوع للوصفية وما يكون معها

الوصفية هذه أو الوصف: هو اصطلاح ، تدخل تحته بعض الأسماء المشتقة ، فهو يشمل: اسم الفاعل ، اسم المفعُول ، الصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم التفضيل. فكل من هذه الأسماء يطلق عليه مصطلح الوصف. ، مما يجعله يلتبس بمصطلح آخر في باب "النعت" ، وذلك فإنه يُسمَّى النعت أيضاً صفة ، ففي مثل فاز المجد ، يعرب المبتدئون المجد صفة أوْ وصْفاً ويتوقفون عند هذا ، وهكذا يضيع "الفاعل" أحد ركني الجملة الفعلية ، نتيجة لهذا الخلط بين مصطلحات "علم الصَّرف" وعلم "النحو" ، في اللغة العربية. وذلك لأننا نقدمهما على صعيد واحد وفي دَرْس واحد ، بحجة أن النحو يدخل تحته الصَّرف أيضاً. وتكون الفجوة أكبر والمفارقة أوضح عندما تنتقل من إعراب الجملة الاسمية أو إعراب الفعل المضارع إلى الميزان الصَّرفي أو المصادر.

ويجيء مع الوصفية الآتي:

(أ) الوصفية وزيادة الألف والنون "فعلان"

وهي أن يكون الوصف أصلياً على وزن: "فَعْلان" بزيادة الألف والنون ، بشرط ألا يقبل التاء ، لأن مؤنثه "فَعْلَى" كسكران ، وغضبان ، وعطشان ، فمؤنثاتها: سكرى ، غضبى ، عطشى ، فهذا الوصف من الصفة المشبهة باسم الفاعل، صيغت هنا من الفعل الثلاثي اللازم الدال على الخلوِّ أو الامتلاء: "ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء فالصفة المشبهة على وزن "فعلان" ومؤنثاتها – في الغالب – على وزن "فَعلى" نحو: عَطِش فهو عطشان ، ظَمِئ فهو ظمآن ، وصَدِي فهو صديان ، شَبِع فهو شبعان ، روي فهو ريَّان ، يقظ فهو يقظان ، عرق فهو عرقان ، ومن هذا قولهم في الهجاء: فلان شبعان البطن ،

صدْيان الروح ، يقظان الهوى"[1].

ويُلاحظ هنا أن الصفة المشبهة صيغت من مصدر الفعل: "فَعِل" نحو عَطِش ، الذي مؤنثه على وزن "فَعْلى" الدال على الخلو والامتلاء فإنْ لم يدل على هذا بأن دلَّ على فرح أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعاً ، ولكنها تتجدد ، وتتردد على صاحبها كثيراً لأنه اعتادها ، فالصفة المشبهة على وزن "فعِل" للمذكر و"فَعِلة" للمؤنث ، نحو: فرح فهو فرح ، طرب فهو طرِب ، بطر فهو بطِر ، وحذر فهو حذِر. فهذه لا تمنع من الصَّرف. ومؤنثاتها فرحة ، وطربة ، وبطرة ، وحذرة.

وإذا كان وزن "فَعْلان" هذا لا مؤنث له كلحيان لكبير اللحية فإنه أيضاً يُمنع من الصَّرف ، ومن ذلك قولهم: "كان أبو بكر لحيان ، تزيده لحيته وقاراً وهيبة" فإنْ كان الغالب وجود التاء في مؤنثه لم يُمنع من الصَّرف نحو: سَيْفَان: (للرجل الطويل الممشوق القامة). ومصَّان: (للرجل اللئيم الذي يرضع الغنم بفِيه) ، فإن مؤنثهما الشائع: سَيْفانة ، ومصَّانة ، كذا إن كانت وصفيته غير أصلية ، فإنه لا يمنع من الصَّرف ، ككلمة "صفوان" في قولهم: "يئس رجل صفوان قلبه" ، وأصل الصفوان الحجر[2].

وجاء هذا الوصف "فَعْلان" في كتاب سيبويه - رحمه الله - تحت باب "ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة" وضَّح فيه سبب منع هذا الوصف وكيفية هذه الزيادة بالألف والنون ، وذلك نحو: عطشان ، وسكران ، وعجلان ، وأشباهها. "وذلك أنَّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف

---

[1]) النحو الوافي: مرجع سابق ، ج٤ ، الممنوع من الصَّرف.

[2]) انظر النحو الوافي: مرجع سابق ، الممنوع من الصَّرف.

كألف حمراء ، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر. ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر. ولمؤنث سكران بناء على حدة "كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة. كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة فلما ضارع فعلان هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أُجري مجراها"[1].

وإذا كان الوصف فعلان لا ينصرف في معرفة ولا نكرة للوصفية وزيادة الألف والنون ، ومؤنثه الذي على "فَعْلى" فإن مزيداً آخر بألف ونون يمتنع صرفه في المعرفة وليس في النكرة لأن مؤنثه ليس على "فَعْلى" ويبوِّب له صاحب الكتاب "هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة" ، يجئ فيه: "وذلك كل نون لا يكون مؤنثها "فَعلى" وهي زائدة ؛ وذلك نحو: عريان وسرحان وإنسان. يدلك على زيادته سرَاح فإنما أرادوا حيث قالوا: سرحان أن يبلغوا به باب سِرداح ، كما أرادوا أن يبلغوا بمعزى باب هِجْرع. ومن ذلك ضَبعان ، يدلك على زيادته قولك: الضبع والضباع ، وأشباه هذا كثير. وإنما تعتبر أزيادة هي أم غير زيادة بالفعل ، أو الجمع ، أو بمصدر ، أو مؤنث نحو الضبع وأشباه ذلك. وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة"[2].

وهذا نموذج آخر لتوضيح وَصْف "فَعْلان" الذي مؤنثه "فَعْلى" من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وذلك عند قول ابن مالك:

وزائداً فَعْلاَنَ في وصْفٍ سَلِمْ من أن يُرَى بتاء تأنيثٍ خُتِم

---

[1]) الكتاب: سيبويه ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ج١ ، ص٢١٥.

[2]) الكتاب: نفس المرجع.

وهو "أي: يمنع الاسم من الصَّرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث ، وذلك نحو: سكران ، وعطشان ، وغضبان ، فتقول: هذا سكرانُ ، ورأيت سكرانَ ، ومررتُ بسكرانَ ؛ فتمنعه من الصَّرف للصفة وزيادة الألف والنون ،والشرط موجود فيه لأنك لا تقول للمؤنثة سكرانة ، وإنما تقول سكرى ، وكذلك عطشان ، وغضبان ، فتقول: امرأة عطشى ، وغضبى ، ولا تقول: عطشانة ، وغضبانة. فإن كان المذكر على "فَعْلان" والمؤنث على "فعلانة" صرفت ، فتقول: هذا رجل سيفانٌ ، أي: طويل ، ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفانٍ ، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة ، أي: طويلة"[1].

وهناك ألفاظ ختمت بالألف والنون المزيدتين وليست على "فَعْلان" ومؤنثها ليس على "فَعْلى" فكيف التعامل مع مثل هذه الألفاظ؟ هذا ما يجيبنا عنه الزجّاج – رحمه الله – فيما ينصرف وما لا ينصرف: "وهذا الباب نحو قولهم: "هذا عريانٌ ، وإنسانٌ" ونحو قولك ضبعان لذكر الضبع ، فهذا مصروف في النكرة ، فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ... وإنما امتنع من الصَّرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر "سكران" وأنه معرفة ، فإذا نكرته حطَطْته عن المعرفة درجة"[2]. ومثل: حسَّان وسمَّان وتبَّان ، فمصروفات لأنها على وزن فعَّال ، فالنون هنا ليست زائدة وهي لام الكلمة.

---

[1]) شرح ابن عقيل: ما لا ينصرف.

[2]) ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج ، مرجع سابق ، ص٤٧.

(ب) الوصفية ووزن الفعل "أفعل"

بشرط ألا يقبل التاء بأن يكون صفة مشبهة ، مؤنثة على فعلاء ، نحو: أحمر – حمراء. ويجئ هذا فيما دل على عيب أو لون أو حِلية ، كأسمر وسمراء ، وأعرج وعرجاء ، وأهيف وهيفاء ، ويصاغ من باب فَعِل اللازم. أو أن يكون اسم تفضيل ، مؤنثه على "فُعْلى" كأفضل وفضلى. أو لكونه لا مؤنث له كأكمر وآدر.. وصرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربع ، لأنه وضع اسماً ، فلم يلتفت لما طرأ لـه من الوصفية[1].

ومنع بعضهم صرف باب أبْطح للمكان المنبطح من الوادي. وأدهم للقيد ، وأسود للحية ، مع أنها أسماء ، لأنها وضعت في الأصل صفات ، فلم يلتفت لما طرأ لها من الاسمية ، وربما اعْتدّ بعضهم باسميتها فصرفها ، وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان وأفعى للحية فإنها أسماء في الأصل والحال ، لهذا صُرفت في لغة الأكثر ، وبعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفة فيها.

ولقد كثر اختلاف النحويين حول هذه الصفات ما بين صارف لها ومانع لصرفها ، حسب ما يلاحظ من الاسمية أو الوصفية الطارئة ، ومن أحسن ما جاء هنا مخالفة الرضي للنحاة: "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصَّرف"[2].

وجاء هذا الوصف "أفعل" في كتاب سيبويه في مستهل باب ما ينصرف وما لا ينصرف وبوّب له بـ"هذا باب أفعل" وبين سبب منع هذا الوصف من

---

[1] انظر النحو الوافي: ج٤ ، ما لا ينصرف.

[2] شرح الرضي على الكافية: غير المنصرف.

الصَّرف: "أعلم أن "أفعل" إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم... لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه ، وذلك نحو أخضر ، وأحمر ، وأسود [وأبيض وآدر]. فإذا أحقرت قلت: أُخَيْضِر وأُحَيْمِر وأُسَيْوِد ، فهو على حاله قبل أن تحقره ، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة ، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيداً ، كما أشبه أحمرُ أذهبُ"[1].

ثم أعقبه بباب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فمثل: أفكل وأزمل وأربع لا تصرف في المعرفة لأن المعارف أثقل ، وتنصرف في النكرة لبعدها عن الأفعال. وما أشبه الأفعال سوى "أفعل" مثل: اليربع واليعمل لا يصرفونه أيضاً ، وتصرف ذلك في النكرة ، لأنه ليس بصفة. ووقوع هذه الألف والياء في أول الاسم يعني زيادتهما و"إثْمد" لرجل لا تصرفه لأنه يشبه اضرب وكذلك إصبع لأنه يشبه اصنع. لأن هذا كان من بناء الفعل. وليس أصل الأسماء عندهم أن تكون في أوائلها الزوائد وتكون على هذا البناء ، ومثل هذا في الأسماء قليل، وهذا البناء هو الأصل للفعل[2]: "إنما صارت أفعل في الصفات أكثر لمضارعة الصفة الفعل ... واعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف ، وذلك نحو: إصليت وأسلوب وبَنْيوت"[3] "شجر الخشخاش".

---

[1]) انظر الكتاب: مرجع سابق ، ص١٩٤.

[2]) انظر الكتاب: مرجع سابق ، ص١٩٤.

[3]) الكتاب: مرجع سابق ، ص١٩٧ وما بعدها.

أما أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى ، فجاءت تحت باب "ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام": "فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديدٍ ، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لمعة سوداء مُخالفة للونه. وعلى هذا المثال جاء أفعىً ، كأنه صار عندهم صفة ، وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر"[1].

وعن اسم التفضيل جاء في الكتاب في باب هذا "أفْعل منك": "اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة. فإنْ سميت رجلاً بأفعل منك هذا ، بغير منك ، صرفته في النكرة ، وذلك نحو: أحمرٍ وأصفرٍ وأكبر ، لأنك لا تقول: هذا رجلٌ أصفرُ ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك. ولو سميته أفضل منك لم تصرفه على حال".

وجاء في شرح ابن عقيل على قول ابن مالك:

وَوَصْفٌ أصليٌّ ، ووزن أفْعَلا ممنوعُ تأنيثٍ بتا ، كأشْهلا

أنه: "تمنع الصفة أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أي: غير عارضة ، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعل ، ولم تقبل التاء ، نحو: أحمر وأخضر ، فإن قبلت التاء صرفت ، نحو: مرت برجل أرْمل ، أي: فقير ، فتصرفه ، لأنك تقول للمؤنثة أرملة ، بخلاف أحمر وأخضر ، فإنهما لا ينصرفان إذ يُقال للمؤنثة: حمراء وخضراء ، ولا يُقال: أحمرة وأخضرة ، فمُنِعَا للصفة ووزن الفعل ، وإن كانت

---

[1]) الكتاب: نفس المرجع ، ص ٢٠٠.

الصفة عارضة كأربع فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسم عدد ، ثم استعمل صفة في قولهم: مررت بنسوة أربع ، فلا يؤثر في منعه من الصَّرف"[1].

ويعلق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار صاحب التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل موضحاً لهذه الصفة "أفعل": "أي الذي مؤنثه على وزن "فَعلاء" أو "فَعْلَى" غالباً ومن غير الغالب ، نحو: أحيمر وأفيضل من المصغر ، فإنه لا ينصرف مع أنه ليس على وزن "أفعل" لكنه على وزن أكثر في الفعل كأُبيطر بهمزة المتكلم ، مضارع بيطر إذا عالج الدواب ، ولهذا قيل: إن الأولى تعليق المنع على وزن الفعل الذي هو به أولى ، لا على وزن "أفعل""[2].

وجاء حديث ابن هشام عن هذه العلة: "العلة الأولى: وزن الفعل ، وحقيقته: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مساوٍ له في وزنه فالأول كأن تسمي رجلاً: "قتَّل" بالتشديد ، أو "ضُرْب" أو نحوه من أبنية ما لم يسمَّ فاعله ، و"انْطُلِق" ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل ، والثاني مثل: "أحمد" و"يزيد" و"يشكر" و"تغلب" و"نرجس" علماً"[3].

---

[1]) شرح ابن عقيل: مرجع سابق ، ما لا ينصرف.

[2]) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ج٢ ، ص٢٦٨.

[3]) قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ، ما لا ينصرف.

(ج) الوصفية والعدل

العدل معناه: "تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى، فليس من المعدول "أيس" مقلوب "يئس" ولا فخْذ بسكون الخاء تخفيف "فخِذ" بكسرها ؛ ولا كوثر بزيادة الواو لإلحاق الكلمة بجعفر ولا "رجيْل" بالتصغير ، لإفادة معنى التحقير"[1]. وهو نوعان كالآتي:

الأول - موازن "فُعال" و"مَفْعل":

من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وهناك رأي يوصله إلى العشرة ، وقد وردت أمثلة عليه وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة فأصْلُ جاء القوم أُحادَ - جاءُوا واحداً واحداً ، فعدل عن الكلمتين واستغنَوا بواحدة - للتخفيف - تؤدي المعنى. وكلمة ثُناء معدولة عن اثنين اثنين ، ومثلها مَثنى وتمنع مثل هذه من الصَّرف ، مع أن أصلها مصروف ، وتجئ من الواحد إلى العشرة كالآتي:

أُحاد ومُوْحد ، ثُناء ومَثنى ، ثُلاث ومَثْلث ، رَبَاع ومَرْبَع ، خَمَاس ومَخْمس ، سَداس ومَسْدَس ، سُبَاع ومسبعَ ، ثُمَان ومَثْمن ، تُسَاع ومتْسَعْ ، وعُشَار ومَعْشر.

وعن ألفاظ العدد المعدولة هذه "فُعال" و"مَفعل" جاء في همع الهوامع للسيوطي: {والمسموع من ذلك: أُحَاد وموْحَد ، وثُناء ومَثْنى، وثُلَاث ومَثْلث ، ورُباع ومَرْبَع ، خُماس ومَخْمس ، وعُشَار ومَعْشر. قال تعالى: (**أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُباع**). قال الشاعر:

---

[1]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سبق ذكره ، هامش ص٢٢٢.

٢٤- ولقد قَتَلتْهم ثناءَ ومَوْحَدا

وقال:

٢٥- مَنَتْ لك أن تُلاقيني المنايا أحادَ أُحادَ في الشَّهر الحرامِ

وقال:

٢٦- ترى النُّعَراتِ الزرقَ تحت لَبَانه أحادَ ومَثنى أضْعَفَتَها صواهلُه

وقال:

٢٧- هنيئاً لأرباب البيوتِ بيوتُهم وللآكلين التَّمر مخْمَسَ مخمسا

وقال:

٢٨- فلم يستَرِيثُوك حتى رميـ ـتَ فوق الرجال خصالاً عُشَارا

واختُلف ، هل يقاس عليها: سُداس ومسْدس ، وسباع ومسْبع وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

والثاني: نعم ، وعليه الكوفيون والزجّاج ، لوضوح طريق القياس فيه.

والثالث: يُقاس ما سمع من "فُعال" لكثرته دون "مَفعل" لقلته[1].

وعن صرف هذه الصيغ في النكرة أو عدمه ، جاء لأبي إسحاق الزجّاج فيما ينصرف وما لا ينصرف: "اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا

---

[1]) همع الهوامع: للسيوطي ، ج١ ، ص٨٣.

ينصرف في النكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عُدِل به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ، فاجتمع فيه: أنه معدول عن هذا المعنى، وأنه صفة ، لا يستعمل معدولاً إلا صفة[1].

وتُعرب هذه الألفاظ نعوتاً أو أخباراً أو أحوالاً ، كما جاء عنها في أوضح المسالك لابن هشام: "ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً: (**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاع**)" أو أخباراً نحو: "صلاة الليل مَثْنى مثنى" وإنما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير ، أو أحوالاً نحو: (**فَانْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ**)"[2].

---

[1]) ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج ، مرجع سابق ، ص٥١٩.

[2]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام ، مرجع سابق.

الثاني - أُخَر:

"بضم الهمزة وفتح الخاء" نحو: مررت بنسوة أُخر ، لأنها جمع لأُخرى وأُخرى أنثى آخر بالفتح بمعنى مغاير ، وآخر من باب اسم التفضيل ، واسم التفضيل قياسه أن يكون في تجرده من "ال" والإضافة مفرداً ، مذكراً ، نحو: **(لَيُوسُفَ وأخُوهُ أحَبُّ إلَى أبِيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلالٍ مُبِيْنٍ)**. ونحو: **(قُلْ إنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ)**.

فكان القياس أن يقال: مررت بامرأة آخْر. وبنساءٍ وبرجال آخر ولكنهم قالوا: أُخرى وأُخَر ، وآخرون وآخران. قال الله تعالى: **(فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى)** **(فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)** **(وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا)** **(فَآخَرَانِ يَقُومَانِ)**. وهنا ينشأ تساؤل ، لماذا خُصَّت لفظ "آخر" بالذكر دون "أخرى" أو "آخرون" والإجابة على هذا التساؤل من أوضح المسالك لابن هشام: "فإنَّما خصَّ النحويون "أُخر" بالذكر لأن في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل وآخرون وآخران معربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب وأما آخر فلا عدل فيه وإنما العدل في فروعه ، وإنما امتنع من الصَّرف للوصف والوزن. وإنْ كانت أُخرى بمعنى آخِرة نحو: "قالت أولاهم لأخراهم" جمعتْ على أُخَر مصروفاً لأن مذكرها آخِر بالكسر ، بدليل: **(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى)**، **(اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ)** فليس من باب التفضيل"[1]. ويوضح الأستاذ عباس حسن الفرق بين أنثى المفتوح الخاء "آخَر" وأنثى المكسور الخاء: "أخِر". "والفرق

---

[1]) أوضح المسالك لألفية بن مالك: لابن هشام ، ما لا ينصرف.

أنَّ أنثى المفتوح الخاء فتدل على انتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، كما أن مذكرها كذلك"[1].

وهنا – بعد الفراغ من حديث الصفات – يجد الباحث أنه مضطر مرة ثانية للوقوف مع صاحب النحو الوافي الأستاذ عباس حسن وذلك لاعتداده بلغات العرب الضعيفة والاهتمام بها ، بعد أن كانت مثل هذه اللغات منزوية بعيداً في الحواشي أو في القواميس اللغُوية ، فعند الحديث عن ألفاظ العدد المعدولة "فُعَال" و"مفْعَل" يذهب إلى استعمال غريب: "ومن العرب من يجيز صرف تلك الصفات فيقول: أدخلوا تُلاثَ ثُلاثاً أو ثُلاثاً ثُلاثاً ، وهكذا عند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية... والرأي الأول أكثر وأشهر"[2]. أجل! صار الأمر مجرد رأي يقف إزاء الاستعمال الأشهر ، وليس لغة من لغات العرب.

وعند حديثه عن الوصف "فَعْلان" الذي مؤنثه على "فَعْلى" يستعمل عبارات مثل: "علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ... فإن أشهر مؤنثاتها"[3].

ومعنى هذا أنه يعطي اعتباراً للغات ضعيفة مثل: "غضبانة" و"عطشانة" في غضبى وعطشى بحجة أنَّ هذه لغة بني أسد أو لغة في بني أسد مستنداً في هذا على قرار للمجمع اللغوي القاهري[4] في جواز إلحاق التاء بكلمة سكرانة ونظائرها: "إن تأنيث "فَعْلان" بالتاء لغة في بني أسد "كما في الصحاح" – أو لغة بني أسد "كما في المخصص" وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ، (كما جاء في

---

[1]) النحو الوافي: مرجع سابق ، ج٤ ، زيادة وتفضيل ، ص٢٢٦.

[2]) النحو الوافي: سبق ذكره ، ص٢٢٤.

[3]) النحو الوافي: نفس المرجع ، ص٢١٧.

[4]) المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات، مؤثر الدورة الثانية والثلاثين، بغداد، ص٨٣-٩١.

شرح المفصل)[1] إنَّ قرار المجمع اللغوي هذا ولد ميتاً ولا نرى استعمالاً لهذا اللفظ في الكتابة الفصحى اليوم وليس على شئ من القديم..

وما جاء في شرح المفصل لابن يعيش عن هذا الاستعمال نحو: (قولك في المذكر عطشان وفي المؤنث عطشى ، وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى، لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى. وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فَعْلى احترازاً من فعلان آخر لا فَعْلَى لـه في الصفات ، قالوا رجل: "سَيْفان" ، وقالوا: امرأة "سيفانة" ولم يقولوا "سَيْفي" وقالوا رجل "ندمان" وامرأة "ندمانة" ولم يقولوا ندمى... وقولنا في اللغة الفصحى احترازاً عمَّا روى عن بعض بني أسد عطشانة وغضبانة[2]. ومعنى هذا أنه ليس من الفصحى: "ذكر يعقوب أنَّ ذلك ضعيف ردئٌ وقال أبو حاتم لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها"[3].

ولعله من المناسب هنا الاستئناس برأي أحد المختصين في هذا المجال وهو الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه: "اللهجات العربية" "ثم اتسعت الدولة العربية حتى شملت دولاً كثيرة. فكان لابَّد لضمان وحدتها ، والقضاء على عوامل الفرقة فيها ألا تعطى اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها ، فأهمل أمرها ، ولم يُروَ عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ ... تلك نظرة الأقدمين للهجات العربية ، ومنها يتضح لنا مبالغة المتأخرين منهم في الاعتزاز بكل ما ينسب إلى قبائل البدو ، حتى ولو كان مخالفاً لما جاء به القرآن الكريم ، والآثار الأدبية في الجاهلية وصدر الإسلام. وفي هذا

---

[1] المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، بغداد، ص٨٣-٩١.

[2] شرح المفصل: لابن يعيش ، ج١ ، عالم الكتب ، الاسم يمتنع من الصَّرف.

[3] شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري ، ج٢ ، ما لا ينصرف ، عالم الكتب.

من الاضطراب ما فيه ، لأنَّ شرط اللغة الإطِّراد والتوحيد في الخصائص. فمحاولة بناء قواعد العربية من كل ما روى عن القبائل ، يؤدي إلى التناقض"[1].

---

[1]) في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، ١٩٨٤م ، الانجلو المصرية ، ص٤٦-٤٧.

(ب) الممنوع العلمية وما يكون معها:

أ/ العلمية والتركيب المزجي.

ب/ العلمية وزيادة الألف والنون.

جـ/ العلمية والتأنيث.

د/ العلمية والعجمة.

هـ/ العلمية ووزن الفعل.

و/ العلمية وألف الإلحاق المقصورة.

ز/ العلمية والعدل.

العلمية وما يكون معها

العلمية تعني: أن يكون الاسم المتحدث عنه علماً ، وهي في اللغة: الوَسْمُ فوسَم الشخص: جعل له علامة. ومن معني العلم: سيِّد القوم. كما يعني: المنارة والجبل الطويل ، قال تعالى: (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ * فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ)[1]. يعني: السَفينة تكون في البحر مثل الجبل ، وفي الاصطلاح ، العلم: هو الاسم الذي يُعيَّن مسماه مطلقاً بلا واسطة: (بلا قيد التكلم أو الخطاب ، أو الغيبية). وبخلاف بقية المعارف الأُخرى فإنَّ تعيينها يفيد إمَّا: بالألف واللام أو الإشارة أو الصلة ، وهو غني عن القرينة ، لأنه مقصور على مسماه.

وخُصَّت العلمَية هنا دون أقسام المَعْرفة الأُخرى لأن تلك المعارف - أساساً - ليست معربةُ ، أي: لا تدخل هنا. والممنوع من الصَّرف - كما سبَق - يدخل تحت المعرب عندما يقسم الاسم إلى معرب ومبني. والعَلم يكون لإنسان: كجعفر ومحمد ، وحسن وفاطمة وسعاد أو بلد: كمكة ، وعدن وأم درمان ومصر ، أو حيوان كأسامة للأسد وثعالة للثعلب ، وجاء في شرح ابن عقيل هنا ، تعقيباً على قول ابن مالك:

اسم يُعيُنُ المسمَّى مُطلقاً ** علَمُه كجعْفر ، وخِرنقا
وفرنٍ ، وعدنٍ ، ولاحقٍ ** وشَذْقَم ، وهيْلةِ وواشق

---

[1]) سورة الرحمن: الآيتان (٢٤ ، ٢٥).

«العلم هو: الاسم الذي يُعين مُسماه مطلقاً ، أي: بلا قيد التكلم كأنا - أو الخطاب - كانت - أو الغيْبة كهو. ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسيِّ وغيرهم ، تنْبيهاً على أنَّ مسميات الأعلام ، العقلاءُ وغيرهم من المألوفات ، فجعفر: اسم رجل ، وخِرنق: اسم امرأة من شعراء العرب ، وهي أخْت طُرفة بن العبد لأمه ، وقِرن: اسم قبيلة ، وعدن: اسم مكان ، ولاحق: اسم فرس ، وشَدْقَم: اسم جمل وهَيْلة: اسم شاة، وواشق: اسم كلب»[1].

هذا ، ومن بين تقسيمات العلم ، أنه ينقسم إلى اسم وكنْية ولقب ، فالكنية ما صدر بأب أو أم كأبي عبد الله وأم الخير واللقب كزيْن العابدين ، أو ذمٍّ كأنف الناقة والاسم بخلاف ذلك ، مثل محمَّد ، وفاطمة ، ومكة. كما ينقسم العلم أيضاً إلى مرتجل ومنقول، فالمرتجل ما لم يسْبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، والمنقول ما سبق له استعمال في غير العلمية ، وقد يكون النقل من الصِّفة كحارث أو من المصدر كفضل أو من اسم الجنس كأسد. ومن الأعلام أيضاً ما ركب تركيب مزج كبعلبك. سيأتي الحديث عنه لاحقاً. ومنها ما ركب تركيب إضافة كعبد شمس وأبى قحافة ، وينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه إلى قسمين علم شخص كزيد وعمرو وعلم جنس كأسامة للأسد ، وثعالة للثعلب تقول أسامة أشجع من ثعالة ، أيْ صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة[2].

والعلمية هذه بالطبع تدخل تحت أقسام المعرفة عند تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة وهو مما امتازت به اللغة العربية - دقة وإحكاماً - على غيرها من

---

[1]) شرح بن عقيل: ج١ ، العلم.

[2]) انظر قطر الندى: لابن هشام الأنصاري ، باب العلم.

اللغات. فمن خلال تدريس الباحث للأعاجم لاحظ أنهم لا يهتمون كثيراً بالتمييز بين المعرفة والنكرة كما هو الشأن في العربية فإذا سألت أحدهم مثلاً، ما اسم الولد؟ يجيبك بالنكرة. "ولد ، اسمه محمد" وليس مهماً في كلامهم أن يفرقوا هنا بين النكرة والمعرفة، كما فهم منهم ، كذلك فهمْ يضطربون في استعمال أداة التعريف "ال" فيمكن أن يدخلوها على المعرفة ، فيقول مثلاً: "أنا من الأفغانستان" ويعني البلد وليس الجنس ، مع أن أفغانستانْ علم ، ولا يحتاج إلى تعريف آخر. وشئ عاديٌّ جداً أنْ يقول لك مثلاً: الكتاب الولد ، في كتاب الولد ، أو الجامعة أم درمان ، في جامعة أم درمان.

ولن يَنْتصف الباحث من التعريف والتنكير – مقارناً بين العربية وغيرها – إلا بإيراد رأي للأسْتاذ العقاد في هذا الموضوع: "الدَّلالة هي قوامُ اللغة ووظيفتها ومقياسُ كفايتها وارتقائها ، عند المقارنة بين اللغات ، ولهذا ، كانت عوامل التعريف والتنكير وأدواتها في مقدمة المقاييس التي تعرف بها درجة اللغة ، من الكفاية والارتقاء ، لأن التعريف والدلالة عمل واحد. وبهذا المقياس تعتبر اللغة العربية في المنزلة الأولى بين لغات الحضارة ، لا توجد بين جميع اللغات لغة واحدة تبلغ مبلغها ، فضلاً عن التفوق عليها ، في دقة التمييز بين مواضع التعريف ومواضع التنكير حسب معانيها".

فالمعرفات في لغة الحضارة ، تنقسم إلى قسمين: قسم يتحقق له التعريف بحكم وضعه ، وبغير حاجة إلى أداةٍ تزاد عليه ، ونسبة تربطه بكلمة أُخرى. والقسم الآخر من المعرفات يتحقق له التعريف بأداة أو علامة أو نسْبة بَيْنه وبين كلمة أخرى. وقد توجد هذه المعرفات بقسميها في اللغات الرفيعة ، ولكنها في اللغة العربية تطرد على قاعدة تلازمها ملازمة معناها على قدر درجتها من التعريف والتنكير ، وليس الأمر كذلك في المعارف والنكرات التي ترد في اللغات

الأخرى ، لأن الجزاف فيها أغلب من القاعدة المطردة وعلامة التعريف أحياناً تبقى مع الكلمة دون الحاجة إليها ... أما الأعلام فهي في اللغة العربية غنية عن أداة التعريف ، لأن تمييز الاسم بالعلمية تعْريف كافٍ ، لكنها ليست كذلك في بعض لغات الحضارة ، إذ يقال عندهم الفرنسا والألمان ... إذ يلحق هذا بأسماء البلاد كما يلحق بأسماء الشعوب على غير المعهود في اللغة العربية[1].

والعلل اللفظية المصاحبة لهذه العلة المعنوية ، هي:

(١) العلمية والتركيب المزجي

التركيب المزجي: هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها أيْ: "في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليه ، فحكم الأول أن يفتح آخره ، كبعلبك ، وحضرموت ، إلا إن كان ياءً فيسكن كمعد يكرب ، وقالىْ قِلا ، وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة إلا أن كان كلمة "ويهِ" فيُبنى على الكسْرة كسيبويهِ وعمرويهِ ، فتقول جاء بعلبكُّ ، ورأيت بعلبكَّ ومررت ببعلبكَّ ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ، تقول: جاء بعلبكَّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ ويجوز أيضاً أن يعرب إعراب المتضايفين ، فتقول ؛ جاءني حضرموتٍ ورأيت حضرَموتٍ ، ومررت بحضرموتٍ.

وشرح المفصل يوجز القول في التركيب المزجي ، موضحاً سبب منع هذا الاسم من الصَّرف وما ينصرف وما لا ينصرف منه: "أما التركيب المزجي: فهو من الأسباب المانعة من الصَّرف ؛ من حيث كان المركب فرعاً عن الواحد وثانياً

---

[1]) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: للأستاذ العقاد ، ط دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م ، ص٧٧-٧٥.

له ؛ لأن البسيط قبل المركب ، وهو على وجهين ، أحدهما: أنّ يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين مَعْنَى حرف العطف وذلك نحو خمسةَ عشرَ وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف ، وتضمن الاسمان معْناه بُنيا ، كما بُنى كَيفَ وأيْن لما تضمنا معنى همزة الاستفهام ... أما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، فما كان من هذا النوع ، فإنه يجرى مجْرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو: حضرموت ، فلا ينصرف لأنه معرفة مركب ، والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ، ألا ترى أنك تَفْتح آخر الأول منهما ، كما تفتح ما قبل تاء التأنيث ، فإن نكرته صرفته نقول: هذا حضرموتُ وحضرموتٌ آخر ، مَنعْت الأول الصَّرف لأنه معرفة ، وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف ، بقيت علة واحدة وهي التركيب فانصرف ، وفتح الاسم الأول للتراكيب ، ويُنزل الثاني من الأول منزلة تاء التأنيث ، ويمتنع الثاني من الصَّرف للتركيب والتعريف ، وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرناه من منع الصرف"[1].

---

[1]) شرح المفصل: لابن يعيش ، ج١ ، الاسم المعرب ، عالم الكتب.

(٢) العلمية وزيادة الألف والنون

"يعنى هذا أنْ يكون في آخر العلم ألف ونون "مختوماً بألف ونون زائدتين" مثل: مروان ، سلمان ، قحطان ، زيدان ، وعمران أسماء أشخاص ، وشعبان ، ورمضان ، من الشهور العربية وعمان ولبنان أسماء البلاد ، فإنْ كان الحرفان "الألف والنون" اصليين معاً ، أو النون وحدها لم يمنع من الصَّرف ، وذلك مثل: بان وخان ، ومثال أصالة النون: أمان ، لسان ، ضمان".

وعن هذا العَلَم يصرح الشيخ خالد الأزهري في التَّصريح على التوضيح ، موضحاً كيْفية هذه الزيادة ، والحكم: "وإليه أشار الناظم بقوله: "كذا حاوي زائدىْ فعلانا سواءٌ كان أوله مفتوحاً أم مكسوراً ؛ أم مضموماً كمروان وعمران وعُثمان وأصبهان ... فهذه الألفاظ ممنوعة من الصَّرف اتفاقاً ، لأن الألف والنون فيها زيدتا معاً وماكان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان من الصَّرف وعدمه ، اعتباراً بأصالتها وزيادتها ، فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاماً ، فإن اعتقدت أنها من الرمِّ "الإصلاح" ، والحسِّ "العقل" ، والدهق "الإعطاء" والشَّيط ، لم تصرفها ، وإن اعتقدت أنَّها من الرَّمْن والحُسْن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها. وإذا تمحضت لجهة الأصالة صرفت ، كما إذا سميت بطحان من الطحن أو بتبَّان من التبن أو بسَّمان من السَّمن ونحو ذلك ، واختلف في أبان بتخفيف الباء "علماً" فمن صرفه أي أنَّ وزنه فعَال ، فالهمزة والباء والنون أُصول ، ومن منعه الصَّرف رأى أن وزنه "أفعل" وأنه منقول من أبَان الشيء يُبين ، والجمهور على المنع ، كما قال ابن يعيش ، وإذا أبدل من النون الزائدة لا يمنع من الصَّرف إعطاء للبدل

حكم المبدل منه ، وذلك نحو: أصيْلال مسمىً به ، أصله أصيلان تصغير أصُيل على غير قياسي"[1].

والواقع أن مسألة زيادة الألف والنون في هذا العلم أو زيادة ، النون وحدها أو أصالتها ، شغلت النحويين ، منذ نشأة النحو ، فهذا سيبويه يوضح كيفية معرفة هذه الزيادة ، ووجه احتمال أن تكون النون زائدة أو أصلية ، ومتى يُحْمل على الأكثر: "ومن ذلك ضبْعان. يدلك على زيادته قولك: الضّبع والضباع, وأشباه هذا كثير. وإنما تعتبر أزيادة هي أم غير زيادة بالفعل ، أو الجمع أو بمصدر ، أو مؤنث نحو: الضَّبع وأشباه ذلك ... وإذا سميت رجلاً: طحَّان ، أو سمَّان من السَّمن ، أو تبان من التبن ، صرفته في المعرفة والنكرة لأنها نون من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حماد. وسألته: عن رجل يُسمىَّ: دَهْقان فقال: إن سميته من التدهقن فهو مصروف. وكذلك شيطان إنْ أخذته من التشيطن. فالنُّون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف ، إذا كان له فعل يَثْبُت فيه النُّون وإنْ جعلت دهقان من الدَّهق ، وشيطان من شَيَّطَ لم تصرفه. وسألت الخليل: عن رجل يُسمىَّ مُرَّاناً ، فقال: أصرفُه ، لأنَّ المرَّان إنَّما سمى للينة ، فهو فُعَّال ، كما يسمى الحُمَّاض لحموضته. وإنما المرانه اللين.

وسألته عن رجل يسمى فنْاناَ فقال: مصروف لأنه فَيْعال ، وإنما يريد أن يقول لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته: عن ديوان ، فقال بمنزلة قِيراط ، لأنه من دوَّنت. ومن قال دَيْوان فهو بمنزلة بَيْطار وسألته: عن رُمَّان فقال: لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يَعْرَف. وسألته: عن سعدان والمرْجان ،

---

[1]) شرح التصريح على التوضيح: سبق ذكره ، ما لا ينصرف.

فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة ، لأنه ليس في الكلام مثل: سَرداج ولا فَعْلال إلا مضعفاً. وتفسيره كتفسير عُريان ، وقصته كقصته"[1].

وهذا نص أدبي من الكامل للمبرد عولجت من خلاله هذه المسألة "وتحدث ابن عائشة في إسناد ذكره ، أن علياً رضي الله عنه ، أنتهى إليه أن خَيْلاً لمعاوية ، وردتْ الأنْبار ، وقتلوا عاملاً له يقال له: "حسَّان بن حسَّان ، فخرج مغضباً ، يجرُّ ثوبه حتى أتى النخيلة ، وأتبَّعه الناس ؛ فرقى ربوة من الأرض ، فحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم قال: "أمَّا بعْد فإنَّ الجهاد باب من أبواب الجنة ، فمن تركه رغبة عنه ألبسه الله الذل و "سِيَم" الخسف ، وقد دعوتكم إلى حرب هؤلاء القوم ... هذا أخو خالد قد وردت خَيْلُهُ الأنبار وقتلوا حسَّان بن حسان ورجالاً منهم كثيراً ونسَاء" ويعقب المبرد على هذا النص متطرقاً للعلم المزيد بالألف والنون بقوله: "وقتلوا حسَّان بن حسان" من أخذ حسَّان من الحسن صرفه ، لأن وزنه فعَّال ، فالنون منه في موضع الدال من حسَّاد ، ومن أخذه من الحسِّ لم يْصرفه، لأنَّه حينئذ "فعلان" ، فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، لأنه ليس له "فَعْلى" فهو بمنزلة سعدان وسرحان"[2].

وإذا كان العلم المزيد وارداً منعه ، في السماع فالأولى اتباعه ، كما في حسان شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم "فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه"[3]. ويرى الباحث أنه من العسير جداً على متحدث العربية أن يقف عند كل مزيد مثل هذا ناظراً إلى أصله ، مثل

---

[1]) الكتاب: سيبويه ، مرجع سابق ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٢١٦/٢-٢١٨.

[2]) الكامل: للمبرد ، ج١ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ص١٤.

[3]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق.

خسان هذا ، هل هو من الحسْن فيصرفه أو من الحس فيمنعه؟ ، ويا حبذا لو منع مثل هذا العلم المختوم من الصَّرف حملاً على الأكثر وتيسيراً لهذه المسألة ، وأن يقتصر الصَّرف على ما جاء في النصوص القديمة.

(٣) العلمية والتأنيث

ومعنى هذا أن يكون الاسم علماً مؤنثاً ، سواء أكان مختوماً بالتاء ، نحو فاطمة، عائشة ، أو غير مختوم بها نحو: زينب وسعاد واعتماد ... من أعلام النساء. ويدخل هنا علم المذكر المختوم بالتاء ، نحو: عنترة ، معاوية ، طلحة ، حمزة ، وما دام هذا الاسم مختوماً بالتاء ، فإنه يمنع مطلقاً ، ثلاثياً نحو: هبَة ، وعظة ، أو غيره كما سبق. وذلك لأن جميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة المتحركة الدالة على التأنيث ممنوعة من الصَّرف حتماً.

ويجوز في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، غير الأعجمي ، وغير المنقول من مذكر لمؤنث ، وغير المختوم بالتاء الصَّرف وعدمه ، تبعاً للفصيح المأثور. أو أن يكون لمؤنث ثنائي الحروف مثل: يد علم لمؤنث فيجوز الأمران أيضاً.

هذا ، وفي شرح بن عقيل على قول ابن مالك:

كذا مُؤَنث بها مطلقاً ** وشَرطُ منع العار ، كونُه ارتقى
فوق الثلاث ، أو كجَوْر أو سَقَر ** أو زيْد اسمُ امرأة لا اسمُ ذكرْ
وجهان في العادم تذكير أَسَبَقْ ** وعجمةً - كهند - والمنعُ أحقْ

جاء ما يلي -: "ويمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث فإنْ كان العلم مؤنثاً بالهاء - امتنع من الصَّرف مطلقاً ، أيْ: سواء أكان علماً لمذكر كطلحة - أو لمؤنث كفاطمة ، زائداً على ثلاثة أحُرف كما مثل أمْ لم يكن كذلك كتُبة وقلة ، علمين".

وإن كان مؤنثاً بالتعليق - أيْ بكونه علم أنثى - فإما أنْ يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أزيد من ذلك ، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصَّرف كزينب وسعاد علمين ، فتقول: هذه زينبُ ، ورأيت زينبَ ، ومررت

بزينبَ. وإنْ كان على ثلاثة أحرف ، فإنْ كان محرك الوسط ، منع أيضاً كسقر ، وإن كان ساكن الوسط فإنْ كان أعجمياً كجُوْر اسم بلد ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيْد ، اسم امرأة ، منع أيضاً ، فإنْ لم يكن كذلك ، بأنْ كان ساكن الوسط ، وليس أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر ، ففيه وجهان ، المنع ، والصرف ، والمنع أولى، فتقول: هذه هندُ ، ورأيت هنْدَ ، ومررت بهندَ)[1].

ومما يدخل تحت: "العلمية والتأنيث" أسماء الأرضين والقبائل والأحياء وأسماء الكلمات ومنها حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال ، فيصِّح في كل مما سبق الصَّرف على تأويلها بمذكر كتأويل الأرض بالمكان والقبيلة بالجد والحي بالمكان ، وحَرْف المعنى أو الفعل بإرادة اللفظ.

ويصِّح منع الصَّرف إذا أوَّلتْ بمؤنث كتأويل الأرض بالبقعة ، أو الجهة أو أسماء حروف المعاني والأفعال بالكلمة. ومثل هذا في أمثلة سيبويه: "وأما أسماء الأحياء ، فنحو مَعدّ وقريشٍ ، وثقيفٍ. وكل شئ لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان ، ولا هؤلاء بنو فلانٍ ، فإنما جعله اسم حي... وقد تكون تميم اسماً للحيِّ وإنْ جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن ، ويعني قُرَيْشَ وأخواتها. قال الشاعر:

غلب المساميحَ الوليدُ سماحةً ** وكفى قريشَ المُعضِلاتِ وسَادَها

وقال:

علم القبائلُ من مَعَدَّ وغيرِها ** أَنَّ الجوادَ مُحَمَّدُ بن عُطَارِدِ

---

[1]) شرح ابن عقيل: مرجع سابق ، ج٢.

... فأمَّا ثمود وسبأ ، فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواءٌ. قال تعالى: (وعاداً وثموداً) وقال تعالى: (أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ). وقال: (وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً). وقال: (مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ). وكان أبو عمر لا يصرف سبأ ، يجعله اسماً للقبيلة وقال الشاعر:

من سبأ الحاضرين مَأربَ إذ ** يبنون من دون سيله العَرما

وقال في الصَّرف للنابغة الجعدي:

أضحت يُنفرُها الولدانُ من سبإٍ ** كأنَّهم تَحْتَ دقَّيْها "دحَاريحُ"[1]

ومما جاء في أسماء السُّور تحت باب هذه أسماء السُّور "تقول: هذه هودٌ كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك: هذه تميم كما ترى. وإن جعلت هوداً اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو. والسُّور بمنزلة النساء والأرضين. وأمَّا نوح فبمنزلة هود ، تقول: هذه نوحٌ ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة نوح. ومما يدلك على أنك حذفت سُورة قولهم: هذه الرحمن. ولا يكون هذا أبداً إلا وأنت تريد: سورة الرحمن. وقد يجوز أنْ تجعل نوح اسماً ويصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، إن جعلت نوحَ اسماً لها لم تصرفه"[2].

---

[1]) الكتاب: سيبويه ، مرجع سابق ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٢٥٠-٢٥٣.

[2]) الكتاب: سيبويه ، مرجع سابق ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٢٥٦.

(٤) العلمية والعجمة

يمنع الاسم من الصَّرف للعلمية والعجمة ، وجاء عن العجمة في شرح المفصل: "أمَّا العُجمة فإنها من الأسباب المانعة من الصَّرف ، لأن العجمة دخيلة على كلام العرب، لأنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تُعرَب فهي ثانية له وفرْع عليه وأعلم أن قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير ، بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم. وتنقسم العجمة إلى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الأجناس ونُقل إلى العربي جنساً شائعاً ، واستعمل استعمال الأجناس ، مجرى العربي ، فلا يكون من أسباب منع الصَّرف ، واعتباره بدخول الألف واللام عليه ، وذلك كالإبريسم والديباج والغرند واللجام والإستبرق ، فهذا النوع من الأعجمي جارٍ مجرى العربي ، يمنعه من الصَّرف ما يمنعه ، ويوجبه له ما يوجبه ، والثاني من المعرب ما نقل علماً نحو: إسحاق ويعقوب وفرعون وهامان... فهذه في لغتها الأعجمية أعلام ، والأعلام معارف ، والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصَّرف ، وقد عربت بالنقل ، فزادها ذلك ثقلاً"[1].

وعن المراد بالأعجمي؟ وبم تعرف العجمة؟ يجيب عن هذا التساؤل صاحب الهمع: "المراد بالأعجمي كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره ، سواء أكان من لغة الفرس ، أو الروم ، أم الحبشة ، أم الهند ، أم البربر أم الإفرنج ، أم غير ذلك. وتعرف عُجْمة الاسم بوجوه: أحدها أن تنقل ذلك الأئمة ، الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: إبريسم ، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء العربية.

---

[1]) شرح المفصل: سبق ذكره ، الاسم المعرب.

على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تُمكَّن في كلامهم كما تمكن الأول ، ولكنها وقعت معرفة ولم تكن من أسمائهم العربية ، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كنهشل ، وشعثم ، ولم يكن شيءٌ منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمَّة. فلما لم سكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم. وإذا حقرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عجمته ، كما أن العناق إذا حقرتها اسم رجل كانت على تأنيثها. وأما صالح ، فعربي ، وكذلك شعيب. وأما نوح وهود ولوط ، فتنصرف على كل حال لخفتها)[1].

ومما تقدَّم يمنع الاسم من الصَّرف للعلمية والعجمة بشرطين:

الأول: أن يكون الاسم الممنوع من الصَّرف علماً في اللغة الأعجمية المأخوذ منه ثم ينقل بعد ذلك إلى اللغة العربية ليكون علماً فيها.

والثاني: أن يكون رباعياً فأكثر.

وإذا كان الاسم غير علم في الأعجمية ، ونقله العرب إلى لغتهم واستعملوه أول استعماله علماً ، فإنه يمنع من الصَّرف ، وإن نقلوه نكرة ، ثم جعلوه علماً بعد ذلك لم يمنع من الصَّرف. فمثال ذلك بندار "وهو اسم جنس لتاجر المعادن". وكذلك الكلمة الرومية "قلون" وهي "اسم جنس للشيء الجديد" والكلمتان في اللغة الأجنبية اسماً جنس ، وليستا علمين ، ونقلها العرب إلى لغتهم علمين أول الكلام ، ولهذا امتنع صُرفهما. ومثال ما نقله العرب إلى لغتهم أول مرة ديباج اسم جنس نكرة أول الأمر "ديباج" و"لجام" و"فيروز" ، وهو كذلك

---

[1]) الكتاب: سيبويه ، سبق ذكره ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٢٣٤.

اسم جنس في لغته الأجنبية فلا يجوز منعه من الصَّرف ، ويظل حكم الصَّرف باقياً بعد أن يصير علماً[1].

وإن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصَّرف ، (سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه) وذلك مثل نوح وشتر : (ونحو نوح ولوط وشتر مصروفه. وقيل السَّاكن الوسط ذو وجهين والمحركة متحتم المنع)[2]. وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصَّرف العلمية والعجمة إلا محمداً وصالحاً وشعيباً وهوداً ولوطاً ونوحاً ،وسبب منعها العلمية والعجمة وأسماء الملائكة كذلك ممنوعة من الصَّرف للعلمية والعجمة إلا مالكاً ومنكراً ونكيراً ، فمصروفه ، أما رضوان فممنوعة من الصَّرف للعلمية والزيادة.

---

[1]) أوضح المسالك: لابن هشام ، سبق ذكره ، ما لا ينصرف.

[2]) انظر النحو الوافي: مرجع سابق ، ج٤ ، ما لا ينصرف ، أوضح المسالك: لابن هشام ، مرجع سابق ،ما لا ينصرف.

(٥) العلمية ووزن الفعل

(معنى هذا أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، ماضياً على وزن فعَّل كصَّرح ، وعظَّم ، وكلَّم ، أو مبنياً للمجهول ، مثل: حُوكِم ، كرمُ ، أو مبدوءً بهمزة وصل أو بتاء زائدة ، نحو: انتفع ، استفهم ، تسابق ، تقاتل. وإمَّا على وزن خاص بالمضارع ، نحو: يدحرج ، يستخرج ، أو بالأمر ، نحو: دحرج ، انطلق ، استخرج ، أو بالأمر ، نحو: دحرجْ ، انطلق ، استخرج ، أو أنْ يكون الاسم العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ،ولكنه أكثر في الفعل كصيغة: "أفعل نحو: أثمر اجلس ، وكصيغة "أُفْعُل" ، نحو: "أُبلم" لنوع من البقل ، أكتب ، أو كصيغة "أفعل" نحو: إصبع ، اسمع ، فإذا سمى بعلم منقول من هذه وجب منعه من الصَّرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب والأكثر بين هذه الأوزان. أو أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، شائع فيهما معاً ، ولكن أليق بالفعل ، لاشتماله على زيادة تدل على معنى الفعل ، ولا تدل على معنى الاسم ، نحو: أفعل ، نحو: أفكل "وهي الرعشة والرعدة" ، وأكلب ، وتتفل "للثعلب" ، فإنها على وزن أفهم ، وأكتب ، وتنصر ، فالهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة ، لا تدل على معنى ، وفي الفعل الهمزة تدل على المتكلم ، والتاء تدل على المخاطب ، وعلى المؤنث الغائبة ، فإذا جاء العلم في الوزن المشترك بينهما ، وكان أغلب في الفعل ، يمنع من الصَّرف للعلمية ووزن الفعل. وإذا كان على وزن مشترك من غير ترجيح ، لا يمنع من الصَّرف وذلك كشجر ، فإنه يوازن ضرب ، وكجعفر ، يوازن دحرج[1].

وفيما يلي نموذج لهذا التناول من كتاب المقتضب للمبَرد ، فبعد أن بوب له بـ (وهذا باب ما يسمى من الأفعال وما كان على وزنها) قال: (اعلم أنك إذا

---

[1]) لنحو الوافي: مرجع سابق ، ج٤ ، ما لا ينصرف.

سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة والنكرة. فمن ذلك: ضرب ، وما كان مثله ، وكذلك علم ، وكرم ، وبابهما لأن "ضرب" على مثال جمل ، وحجر ، و"علم" على مثال فخذ ، و"كَرُم" على مثال رجل ، وعضد. وكذلك ما كثر عدته ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرناه ، فمن ذلك: دحرج ، لأن مثاله: كجعفر ، وحوقل ، لان مثاله كوثر والملحق بالأصل بمنزلة الأصل.

فإنْ سميت بفعل لم تسم فاعله ، لم تصرفه، لأنه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو: ضُرب ، ودُحرج ، وبُرطِر ، إلاَّ أن يكون معتلاً أو مدغماً ، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو: قيل ، وبيع ، وردَّ ، وما كان مثلهما لأن رُدَّ بمنزلة كُدٍّ ، وبُردٍ ، ونحوهما ، وقيل بمنزلة فيل وديك ، وكذلك إن سميت بمثل: قطَّع ، وكسَّر ، لم ينصرف في المعرفة ، لأن الأسماء لا تكون على فعَّل... فأما "تَتْفل" و"نرجس" فقد وضح لك أن فيها زائدتين ، لأنهما على مثال لا تكون الأسماء عليه. ألا ترى أنه ليس في الأسماء مثل: جَعْفُر ، ولا جَعْفِر ، فقد وضح لك أن تتفلاً مثل تقتل ، فلو سميت به رجلاً لم تصرفه. وكذلك نرجس بمنزلة تضْرب. فهذا حكمه. فأمَّا من قال: تُتتفل فإنه يصرف إنْ سمى به ، وذلك لأنه على مثال لا يكون الفعل عليه ، ليس في الأفعال "تُفنعُل" ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصَّرف من الأسماء إلا ما كان على وزن الأفعال. فما كان في أولـه زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف. وذلك نحو: يربوع ، وتَعْضوض وطريق ، وأسلوب ، لأن الأفعال لا تكون عليه. وكذلك إسكاف ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله)[1].

---

[1]) المقتضب: للمبرد ، ج٣ ، ص٣١٤.

(٦) العلمية وألف الإلحاق المقصورة

ومعنى الإلحاق كما جاء في شرح الشافية لابن الحاجب: (أن تزيد حرفاً أو حرفين زيادة غير مطَّردة في إفادة المعنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات لكل واحد في مثل مكانه في الملحق به... وفائدة الإلحاق أنَّه ربَّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع)[١].

وجاء عنه في الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جني: (وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد: إنَّ موضعه من جهة ، اللام نحو: قعْدُد ، ورمْدِد ، وشَمْلل وصعْرر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه. وذلك نحو جوهر ، بَيْطر ، وجدول ، وحِذْيم ، ورهوك ، وأرطى ، ومفْرىً ، وملقى ، وجَعْبى. قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر ، أو ساجع أو متّسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسماً ، وفعالاً ، وصفة ، لجاز له ،ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دَحْللٌ ، وضَرَبَب زيد عمراً ، ومررت برجل ضربب وكرْمم ، ونحو ذلك ، قلت له: أمرتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم)[٢].

وبيته في ألفية ابن مالك:

وما يَصِيرُ علماً من ذي أَلفٍ ** زِيْدَتْ لإلحاقٍ فليْسَ يَنْصرِفْ

---

[١]) شرح الشافية: لابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين ، ج١ ، ما لا ينصرف ، دار الكتب العلمية.

[٢]) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني ، ج١ ، ص٣٥٨.

وجاء في شرح ابن عقيل لهذا البيت: (أي: ويُمنع صرف الاسم – أيضاً – للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ، كعلقى وأرطى ، فتقول فيهما علمين: هذا علقى ، ورأيت علقى ، ومررت بعلقى ، فتمنعه من الصَّرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، من جهة أنَّ ما هي فيه والحالة هذه – أعني حالة كونه علماً – لا يقبل تاء التأنيث ، فلا تقل فيمن اسمه علقى "علقاة" كما لا تقول في حبلى "حبلاة" فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى – قبل التسمية بهما – صرفته ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث. وكذا إنْ كانت ألف الإلحاق ممدودة كعلباء ، فإنَّك تصرف ما هي فيه علماً أ، نكرة)[1].

وهناك بعض الكلمات سمعت منونة مرة ، وغير منونة مرة أخرى ، ومنها: (كلمة "تترى" أو بعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة ، فعلى اعتبار الألف للتأنيث ، تمنع من الصَّرف مطلقاً أو للإلحاق لا تمنع)[2].

---

[1]) شرح ابن عقيل: مرجع سبق ذكره ، الممنوع من الصَّرف ، ج٢.

[2]) النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق.

(٧) العلمية والعدل

يمنع الاسم من الصَّرف للعلمية والعدل. والعدل هو: (تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي)[١]. ويتحقق هذا في مواضع كثيرة منها:

الأول: ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن "فُعَل" وهو: "جمع ، كتع ، بُصَع ، بتع".

الثاني: ما كان مفرد على وزن "فُعَل" مثل: عمر ، مضر ، زفر ، زحل ، جمح، قزح ، عصم ، دلف ، هزل ، ثعل ، جسْم.

الثالث: لفظ سَحَرَ (وهو: الثلث الأخير من الليل) يراد به سحر يوم بعينه ، ومجرداً من "ال" والإضافة.

الرابع: ما كان علماً لمؤنث على وزن "فَعالِ" مثل: رقاش ، حذام ، قطام.

الخامس: أمس ، بشرط أن يكون علماً ، مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ، ومجرداً من "ال" والإضافة[٢].

وفيما يلي نموذج لما جاء عن هذا العلم من كتاب قطر الندى وبَلَّ الصَّدى لابن هشام: (وهو على ضربين واقع في المعارف ، وواقع في الصفات. فالواقع في المعارف يأتي على وزنين ؛ أحدهما: (فُعَل) ، وذلك في المذكر ، وعدله عن فاعل ، كعُمَر ، وزفر ، وزحل ، وجُمح. والثاني: فعِال ، وذلك في المؤنث ،

---

[١] قطر الندى وبل الصَّدى: مرجع سابق ، موانع الصَّرف.

[٢] انظر النحو الوافي: ج٤ ، مرجع سابق ، ما لا ينصرف.

وعدله عن فاعلة ، نحو: حذام ، وقطام ، ورقاش. وذلك في لغة تميم خاصة ، فأمَّا الحجازيون فيبنونه على الكسر ، قال الشاعر:

أتاركةٌ تدلُّلَهَا قَطَامِ ** رضينا بالتحية والسَّلام

وقال آخر:

إذا قالت حَذامِ فصدقوها ** فإنَّ القولَ ما قالتْ حذامِ

فإنْ تكان آخره راءً كسفارِ ، اسم لماء ، وحضارِ لكوكب ، ووبارِ لقبيلة ، فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصَّرف. ومما اختلف فيه التميميون أيضاً "أمس" الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم يمنعه من الصَّرف إنْ كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس ؛ فيقول: "مضى أمسُ بما فيه" ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول: "اعتكفت أمس و "ما رأيته منذ أمسِ وبعضهم يعربه إعراب ما لا يتصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح.

وأمَّا (سحر) فجميع العرب تمنعه من الصَّرف ، بشرطين ؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً ، والثاني: أن يكون من يوم معين ، كقولك: "جئتك يوم الجمعة سحر" ؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر ، كما قدَّر التميميون "أمس" معدولاً عن الأمس ، فإنْ كان سحر غير يوم معين انصرف ، كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[1].

---

[1]) قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ، سبق ذكره ، موانع الصَّرف ، ص٣١١.